مراجعة سياسة النمو
الأخضر لمنظمة التعاون
والتنمية الاقتصادية

مصـــر

الملامح الرئيسية

2024

OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل

مراجعات الأداء البيئي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة

توفر منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة لبلدانها الأعضاء الـ 38 منتدى للعمل معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المقترنة بالعولمة. وتأتي منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة في طليعة الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات على الاستجابة للتطورات والشواغل الجديدة. وتوفر المنظمة بيئة يمكن للحكومات من خلالها مقارنة الخبرات في مجال السياسات، والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة، والعمل على تنسيق السياسات المحلية والدولية.

جميع التقارير متاحة على: http://oe.cd/epr

ما هي مراجعات سياسات النمو الأخضر (GGPR)؟

مراجعات سياسات النمو الأخضر التي تجريها منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة، والتي تتم في إطار مراجعات الأداء البيئي، هي جزء لا يتجزأ من مجموعة مراجعات الأقران المنهجية في المنظمة، إلى جانب الدراسات الاستقصائية الاقتصادية ومراجعات التعاون الإنمائي. وتوفر هذه المراجعات تقييماً مستقلاً قائماً على الأدلة ومكيفاً قُطرياً مع استراتيجيات وسياسات النمو الأخضر في البلدان. وهي تعزز التعلم من الأقران ومساءلة الحكومات، وتقدم توصيات محددة الهدف لمساعدة البلدان غير الأعضاء على تحسين أدائها البيئي وتسريع وتيرة التحول الأخضر. كما أنها مؤيدة بمجموعة واسعة من البيانات الاقتصادية والبيئية، وتتضمن فصلا متعمقا يستجيب لقضية ذات أولوية من قضايا السياسة العامة للبلد موضع المراجعة. وتشمل المراجعات السابقة التي أجريت لبلدان غير أعضاء هي إندونيسيا والبرازيل وبيرو وجمهورية الصين الشعبية وجنوب إفريقيا.

مراجعات سياسات النمو الأخضر لمصر

أجرت مديرية البيئة في منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة مراجعات سياسات النمو الأخضر لمصر ضمن إطار البرنامج القطري المشترك بين مصر والمنظمة. وتتناول المراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق النمو الأخضر على مدى العقد الماضي، ويفرد فصلاً متعمقاً عن بناء مدن ذكية مناخيا وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. وتضمنت العملية إجراء حوار سياساتي بناء ومفيد لجميع الأطراف بين مصر والبلدان المشاركة في فريق عمل المنظمة المعني بالأداء البيئي. تعرب المنظّمة عن امتنانها لممثلي البلدين القائمين بالدراسة: فرنسا وألمانيا. وافق فريق عمل المنظمة المعني بالأداء البيئي على توصيات التقرير البالغ عددها 40 توصية في دورته الاستثنائية المعقودة في 28 أيار/مايو 2024. وتهدف هذه التوصيات إلى مساعدة مصر على تحسين أدائها البيئي وتسريع وتيرة تحولها الأخضر.

المؤشرات البيئية الرئيسية لعام 2022 (أو آخر سنة متاحة)

كثافة الطاقة – نصيب الفرد في إجمالي إمدادات الطاقة
0.9 طن مكافئ من النفط للفرد (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 3.8)

مصادر الطاقة المتجددة (النسبة المئوية من إجمالي إمدادات الطاقة)
6 في المائة (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 12)

كثافة غازات الدفيئة – نصيب الفرد في انبعاثات غازات الدفيئة
2.7 طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 10.8)

متوسط تعرض السكان للجسيمات الدقيقة بقُطر 2.5 ميكرون
35 ميكروغرام/م^3 (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 14)

نصيب الفرد من المخلفات البلدية
251 كجم للفرد (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 534)

إنتاجية المواد (بالدولار الأمريكي، تعادلات القوة الشرائية/الاستهلاك المحلي للمواد، كجم لعام 2015)
1.6 دولار أمريكي/كجم (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 2.5)

الوصول إلى خدمات مياه الشرب المدارة بأمان
98 في المائة

الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان
67 في المائة

مخزون سيارات الركاب
5 مركبات لكل 100 نسمة (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 49)

* ملاحظة: هذه الأرقام تقريبية.

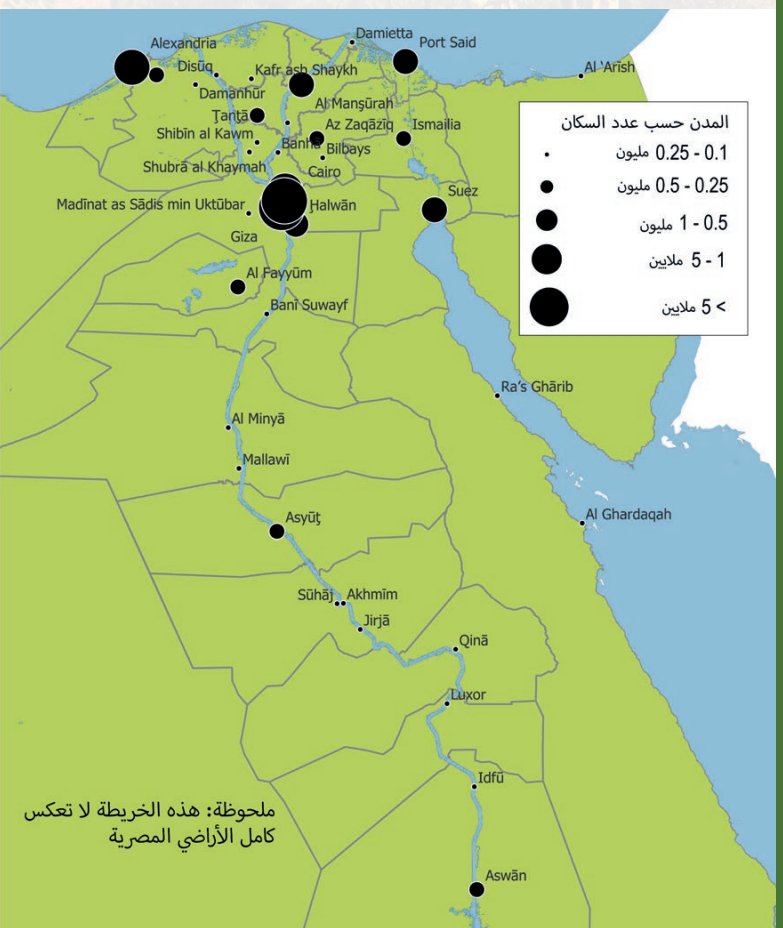

لمحة عامة

تعد جمهوريّة مصر العربيّة اقتصادًا ناشئًا سريع النمو وتمثل عبئًا ديموغرافيًا ثقيلًا على القارة الأفريقية. فيشكّلُ كلٌّ من النمو السكاني المرتفع، وتغير استخدام الأراضي، والتلوث، وتغير المناخ، ضغوطا متزايدة على البيئة الطبيعية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي الغني.

حقّقت مصر فصلاً نسبيا لانبعاثات غازات الدفيئة عن النمو الاقتصادي منذ عام 2017، ومع ذلك فهي تحتاج إلى مواصلة إدماج العمل المناخي في مختلف القطاعات، ورفع سقف طموحاها باستمرار. وباعتبارها واحدة من أكثر بلدان العالم التي تعاني من الإجهاد المائي، فإن تعزيز التخصيص وتعظيم استخدام الأدوات الاقتصادية من شأنه أن يساعد في معالجة ندرة المياه وتحسين نوعية المياه.

في إطار رؤية مصر 2030، تلتزم الحكومة بتحويل التحديات البيئية إلى فرص. وقد اتخذت خطوات للتحرك نحو تعزيز استدامة إدارة المخلفات والتصدي لتلوث الهواء، الذي لا يزال يشكل شاغلاً صحياً. وتتمتع مصر بإمكانات كبيرة لتسريع وتيرة تحولها إلى الطاقة النظيفة. وفي حين تحسنت المعلومات والبيانات البيئية عموماً، ينبغي مواصلة تعزيز مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية.

مصر 2022
(أو آخر سنة متاحة)

السكان: 111 مليون

نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي: 15000 دولار أمريكي (تعادلات القوة الشرائية الحالية) (متوسط منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة هو 54000)

تفاوت الدخل (معامل جيني): 0.32

إجمالي مساحة الأرض: 1 مليون كيلومتر^2

الكثافة السكانية في المناطق المأهولة: 938 نسمة/كم^2

العملة: 1 دولار أمريكي = 19.16 جنيه مصري

* ملاحظة: هذه الأرقام تقريبية.

التوصيات الرئيسية

سياسات المناخ وجودة الهواء والمخلفات

- العمل تدريجياً نحو وضع أهداف أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات.
- تحسين القدرة على رصد غازات الدفيئة والإبلاغ عنها ووضع نظام موحد لرصد البيئة والمناخ على الصعيد الوطني.
- وضع تقييمات محلية لمخاطر المناخ ومراعاة الأولويات المتعلقة بالتكيف في نظم التخطيط المحلية وخطط التنمية، وتعزيز بناء القدرات لزيادة القدرة على التنفيذ على المستوى دون الوطني وتعزيز المسؤولية المحلية.
- تعميم تدابير التكيف في الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية، ويشمل هذا تخصيص ميزانيات لأولويات التكيف؛ وبناء القدرات الإدارية لتحسين الاستفادة من التمويل الدولي للمناخ والتنمية.
- صياغة استراتيجية متكاملة للحد من تلوث الهواء على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع أهداف محددة زمنياً لملوثات الهواء الرئيسية على مستوى المحافظات.
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء نظام لجمع النفايات على الصعيد الوطني، بما في ذلك فرز المخلفات من المصدر؛ وإغلاق المكبات المفتوحة غير المدارة؛ وتحسين البنية التحتية لإدارة المخلفات من خلال تعزيز استخدام الأدوات الاقتصادية مثل مخططات إدفع على قدر ما ترمي ونظم الايداع والاستعادة.

إدارة الموارد الطبيعية

- تحسين توجيه الدعم للمزارعين، بما يشمل توفير حوافز اقتصادية للاستثمار في الحلول الذكية مناخيا والطبيعية؛ وإعادة النظر في دعم المدخلات وترشيد استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات.
- وضع مبادئ واضحة لتخصيص المياه لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية المتاحة، وتشجيع تخصيص المياه لاستخدامات ذات قيمة أعلى؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى تحديث أنظمة الري في الأراضي القديمة.
- توسيع نطاق تغطية المحميات البرية والبحرية لتعكس الأهداف الأكثر طموحا في إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

التنظيم وضمان الامتثال

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإدارية والخبرات التقنية للسلطات القائمة بإصدار التراخيص؛ وتعزيز قدرة جهاز شئون البيئة المصري والسلطات الإدارية المختصة في عملية تقييم الأثر البيئي؛ واشتراط المشاركة المجدية لعموم الجمهور في جميع تقييمات الأثر البيئي.
- فرض استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي كعنصر إلزامي لدمج الاعتبارات البيئية في السياسات والخطط والبرامج. وتقييم الروابط مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل الآثار البيئية التراكمية.
- تعزيز النظام المحاسبي المصري في المجال البيئي والاقتصادي باستخدام المعايير الدولية، وتوحيد المصادر العامة للمعلومات والبيانات البيئية، وتسهيل الوصول إلى البيانات، وتعزيز مشاركة المواطنين في القرارات البيئية على المستويات المحلية.

الأدوات الاقتصادية والاستثمار من أجل النمو الأخضر

- النهوض بالتحول العادل من الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة من خلال آليات متينة وشفافة لتعديل أسعار المنتجات النفطية ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق استرداد كامل تكاليف إنتاج الطاقة وإمدادها؛ ومواصلة السعي إلى التوسع، وزيادة كفاءة برامج الحماية الاجتماعية.
- النظر في فرض ضرائب ورسوم التلوث، وإجراء إصلاحات شاملة للنظام الضريبي المتعلق بالنقل بحيث يكون مستداماً من الناحية البيئية والمالية؛ وإدخال عنصر متعلق بالمناخ في فرض الضرائب على المركبات، وزيادة الاستفادة من تسعير الطرق.
- رصد المعلومات المتعلقة بنسبة الاستثمار الأخضر في خطط الاستثمار العام لتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الوطنية، ووضع أهداف خاصة بالمناخ ومواءمة استثمارات الشركات المملوكة للدولة مع خطة المناخ في مصر.

تعزيز الحوكمة الحضرية

- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في مصر لتعكس بشكل أفضل الحجم الفعلي للمدن واحتياجات البنية التحتية ذات الصلة.

- وضع سياسات خاصّة مصممة حسب المتطلّبات وتعزيز النهج التشاركية لتحسين مواءمة السياسات الحضرية مع احتياجات التنمية المحلية؛ وتعزيز الكفاءات والقدرات والاستقلال المالي للحكومات دون الوطنية؛ والنظر في دمج المجتمعات الحضرية الجديدة في المحافظات المعنية لتسهيل الاستراتيجيات الإقليمية المتماسكة؛ وتعزيز دور المجالس المحلية ومشاركة المواطنين.

- تعميم الاعتبارات البيئية في خطط التنمية المحلية، وإدخال التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع التنمية الحضرية الكبرى، وتعزيز التعاون الوطيد بين السلطات البيئية والحضرية والمجلس الوطني للتغيرات المناخية.

- تبسيط النظام الحالي لتخطيط وتسجيل استخدام الأراضي، ومواصلة تطوير نظام معلومات متكامل لتبسيط عملية تخصيص الأراضي وتحسين الشفافية.

بناء مدن ذكية مناخياً وقادرة على الصمود وشاملة للجميع

- تحديد المدن الذكية كمدن ذكية مناخياً استناداً إلى معايير الاستدامة المشتركة، ووضع وتنفيذ خطط التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على مستوى المدن لجميع المجتمعات الحضرية الجديدة، وتقييم الجدوى والأثر البيئي للأجيال الثلاثة الأولى من المجتمعات الحضرية الجديدة لتوجيه عملية صنع السياسات.

- تشجيع بناء مدن تضمن سهولة الوصول إلى شبكة من الطرق الآمنة للمشي وركوب الدراجات ووسائل النقل العام، ومواصلة الجهود الرامية إلى تطوير الاتصالات بين المدن والأماكن العامة.

- تحديث قواعد البناء وقانون البناء وتعزيز آليات الإنفاذ؛ وتطبيق شهادة نظام تصنيف الهرم الأخضر بشكل منهجي على برامج الإسكان الاجتماعي؛ وتشجيع إعادة تأهيل المساكن غير الرسمية من خلال تخفيض رسوم المصالحة.

- تضييق نطاق تقييمات مخاطر المناخ لتشمل المستوى دون الوطني، ومنع تشييد مباني جديدة في مناطق الفيضانات الشديدة الخطورة من خلال تشديد أحكام قانون البناء وخطط التنمية المحلية؛ وتطوير أنظمة الإنذار المبكر على مستوى المدن وتدابير الحماية المستهدفة للفئات السكانية الضعيفة.

- تعزيز الاستخدام الفعال للحلول الطبيعية لحماية المواطنين من الفيضانات وعواقب ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة المساحات الخضراء من خلال تحديد أهداف الغطاء الأخضر للمدن، وضمان زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء التي يمكن الوصول إليها ضمن برامج الإسكان الاجتماعي، وتحسين عملية جمع البيانات حول المساحات الخضراء لرصد التقدم.

- زيادة قدرة وتمويل صندوق التنمية الحضرية لدعم التحسينات العاجلة للبنية التحتية في المستوطنات غير الرسمية؛ وتوسيع نطاق برامج الإسكان الاجتماعي التي تمتثل للمعايير البيئية الدنيا.

التقدم المحرز نحو تحقيق النمو الأخضر

يحتل كلّ من النمو الأخضر والتنمية المستدامة مكانة عالية في جدول الأعمال السياسي المصري. تشجع رؤية مصر 2030 اتباع نهج متكامل نحوَ تحقيق التنمية المستدامة. وتلتزم الحكومة بتعزيز مناخ ملائم للاستثمار لتحويل التحديات البيئية إلى فرص. على مدى العقد الماضي، أحرزت مصر تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا يزال ثمّةَ تحديات. تعد البلاد من بين أفضل الاقتصادات أداءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، كان 29.7 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني في عام 2020 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2021). فالنمو السكاني المرتفع، وتغير استخدام الأراضي، والتلوث، وتغير المناخ، كلها عوامل تزيد الضغط على البيئة الطبيعية في البلد. ينبغي مواصلة بذل جهود مفضية إلى التحول للمضي قدما نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.

كثّفت مصر العمل المناخي، لكنها تحتاج إلى مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية. في حين أن نصيب الفرد من الانبعاثات في مصر منخفض مقارنةً بالنسب الدولية، زاد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة فيها بمعدل أسرع بكثير من المتوسط العالمي، ومن المتوقع أن يرتفع على مدى العقود المقبلة. وحددت الحكومة ثلاثة أهداف خاصة بالقطاعات للحد من الانبعاثات: خفض الانبعاثات بنسبة 37 في المائة في قطاع الكهرباء، و7 في المائة في قطاع النقل و65 في المائة لقطاع النفط والغاز بحلول عام 2030 مقارنة بالعمل المعتاد، إلا أن هذا الانخفاض مشروط بزيادة الدعم المالي الدولي (الشكل 1). بدأت مصر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام 2050، غير أنها تواجه تحديات في التنفيذ، تتعلق بالموارد المالية اللازمة لتوسيع قدراتها على جميع المستويات. وثمّةَ حاجة إلى مزيد من التحديثات المنتظمة لانبعاثات غازات الدفيئة، بغيةَ المساعدة على تحليل آثار تدابير التخفيف والتكيف. تنعكس الآثار السلبية لتغير المناخ بشكل متزايد على جميع القطاعات الاقتصادية. وتعتزم الحكومة استكمال خطتها الوطنية للتكيف في عام 2025.

أصبحت مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر سندات خضراء سيادية في عام 2020.

سيتم تخصيص 100 في المائة من الاستثمارات العامة للمشاريع الخضراء بحلول عام 2030.

تتمتع مصر بإمكانات كبيرة لتسريع وتيرة تحولها إلى الطاقة النظيفة. تهدف الحكومة إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة إلى 42 في المائة من مزيج الكهرباء المنتجة بحلول عام 2030 مقارنة بنسبة 12 في المائة في عام 2022. وتعتزم الحكومة إغلاق 5 غيغاواط من قدرات توليد الطاقة غير الفعالة من النفط والغاز، وتسهيل الاستثمار الخاص لتوليد 10 غيغاواط من الطاقة المتجددة الجديدة. وتواصل مصر، في الوقت نفسه، تطوير شبكات النقل والتوزيع، والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية للتخزين. وهي تهدف إلى أن تصبح واحدة من أكبر الدول المصدّرة للهيدروجين المنخفض الكربون. كما تعتزم لاستكمال أول محطة للطاقة النووية في عام 2030، تهدف إلى توفير حوالي 3 في المائة من إنتاج الطاقة المتوقع.

الشكل 1. حددت مصر ثلاثة أهداف خاصة بقطاعات محددة للحد من الانبعاثات

اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة، الفترة 1990–2015، والأهداف القطاعية لعام 2030

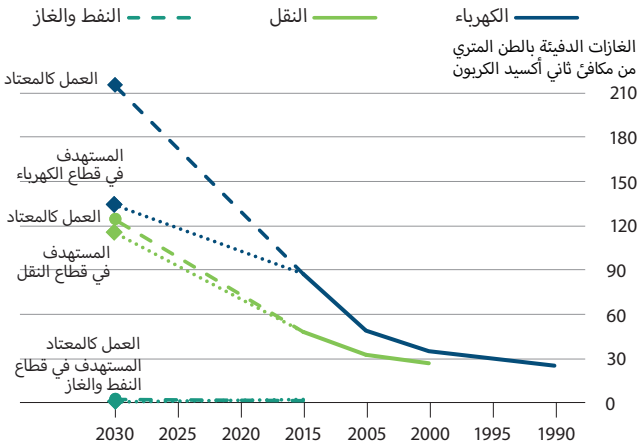

انبعاثات غازات الدفيئة لعام 2015

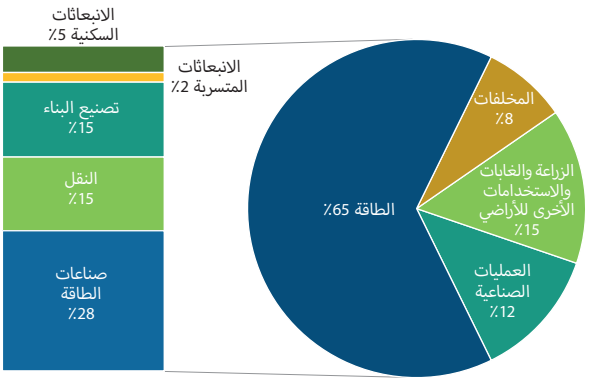

ملاحظة: ترد أهداف مصر الخاصة بانبعاثات الغازات الدفيئة وقطاع الكهرباء والنفط والغاز والنقل في تحديثها الأول والثاني للمساهمات المحددة وطنياً (NDC). تتوفر البيانات الرسمية حتى عام 2015 من تقرير مصر عن تحديث اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كل سنتين. تتوفر بيانات النفط والغاز حتى عام 2015 فقط. يتم عرض البيانات في خطوط متصلة، في حين يتم تمثيل الإسقاطات الخطية بخطوط منقطة.

المصادر: حكومة مصر (2023)، تحديث مصر الثاني للمساهمات المحددة وطنياً؛ حكومة مصر (2019)، تقرير مصر المحدث كل سنتين.

يجري حاليا وضع خطط لإنشاء شبكة سكك حديدية فائقة السرعة بطول 2000 كيلومتر تربط 60 مدينة.

إنّ الفرص سانحة للغاية للانتقال سريعًا إلى نظام نقل منخفض الكربون والحد من الاعتماد على السيارات. يمكن أن تكون المجتمعات الحضرية الجديدة أكثر إحكاماً لضمان سهولة الوصول إلى خطوط النقل. إنّ نظام النقل العام الكهربائي آخذ في التوسع (مثل المترو والقطار الكهربائي). فاتخذت مصر خطوات لتسريع وتيرة تجديد أسطولها. لكن التنقل الكهربائي لا يزال في بداياته.

تلوث الهواء، قضية صحية خطيرة. مع ذلك، تحسنت جودة الهواء مع انخفاض تركيز الجسيمات الدقيقة بقطر 2.5 ميكرون ($PM_{2.5}$) إلى ما دون قيمة الحد الوطني في عام 2022 (الشكل 2). وحققت مصر هدفها لعام 2020 المتمثل في خفض انبعاثات الجسيمات الدقيقة بقطر 10 ميكرون (PM_{10}) بنسبة 15 في المائة مقارنة بعام 2015. ولا تزال منطقة القاهرة الكبرى نقطة ساخنة لتلوث الهواء، والتي تهدف الحكومة إلى معالجتها من خلال برنامج مخصص مدته ست سنوات تم إطلاقه في عام 2021. اتخذت الحكومة على مدى العقد الماضي العديد من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية الهواء من خلال تنظيم الانبعاثات الصناعية، وتحسين إدارة المخلفات الصلبة، وتوسيع نطاق النقل العام. وفي الآونة الأخيرة، تم توفير حافلات كهربائية. كما ساعدت في إنشاء نظام لجمع قش الأرز، ومنع حرق المخلفات الزراعية التي ينجم عنها انبعاثات سامة (السُحب السوداء). من شأن استنباط استراتيجية متكاملة للحد من تلوث الهواء، بما في ذلك وضع أهداف محددة زمنيًا وأكثرَ صرامةً لملوثات الهواء الرئيسية، أن تشكل خطوة مهمة نحوَ الأمام.

الشكل 2. جودة الهواء معتدلة بشكل عام، لكن المصريين يتفاوتون في التعرض لتلوث الهواء

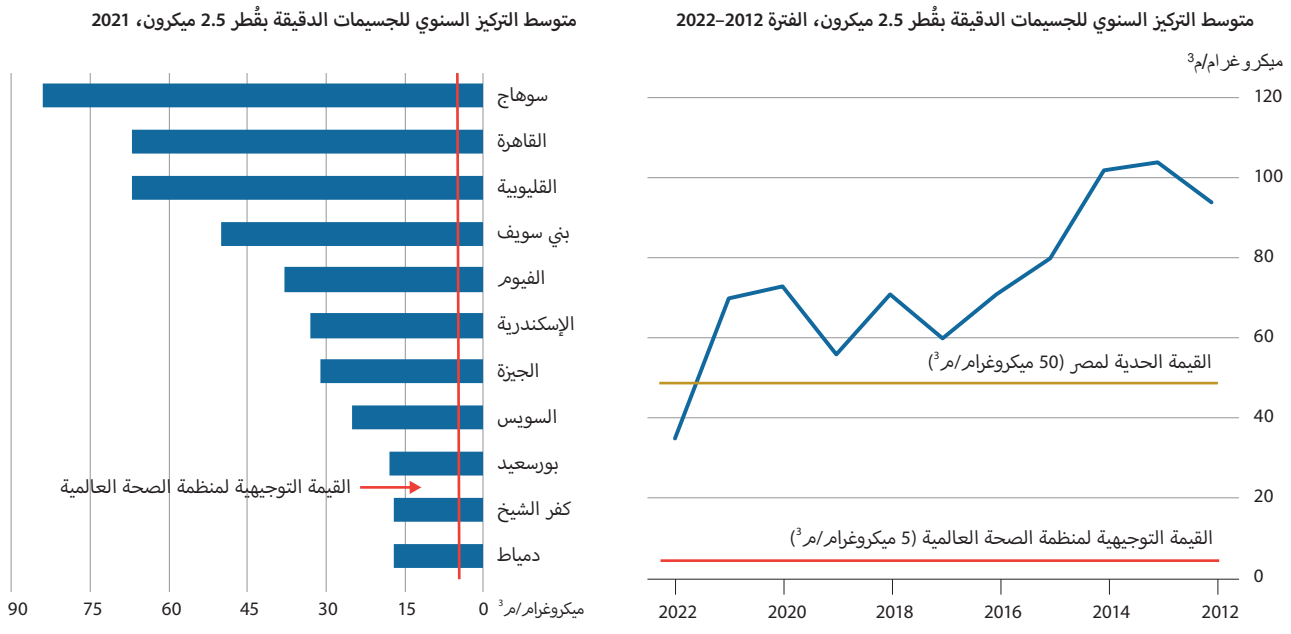

المصدر: الجانب الأيسر: بيانات مقدمة من حكومة مصر (2024)؛ الجانب الأيمن: النشرة السنوية لإحصاءات البيئة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS) (2021).

ارتفعت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة من 50 في المائة إلى 74 في المائة بين عامي 2015 و2022.

تعتزم مصر إعلان موطن الشعاب المرجانية في البحر الأحمر الذي يمتد على 1800 كيلومتر، مناطق محمية في عام 2024.

يجب تعزيز البنية التحتية والخدمات الخاصّة بالمخلفات، بغيةَ معالجة تزايد تدفقات المخلفات. ساهم قطاع المخلفات في 8 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2015، وهو أعلى من المتوسط الذي حددته منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية البالغ 3 في المائة. وكما هو الحال في العديد من الاقتصادات الناشئة، لا تخضع أجزاء كبيرة من المخلفات للمعالجة بطريقة صحيحة بعد. وتتفاوتُ معدلات جمع المخلفات إلى حدّ كبير بينَ المحافظات، من أقل من 40 في المائة إلى ما يقارب 100 في المائة. وحققت الحكومة إنجازا مهماً بالتصديق على قانون إدارة المخلفات في عام 2020. وينص القانون على تدابير تهدف إلى الحد من الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، والحصول على شهادة "العلامة الخضراء"، وذلك بهدف تقليل المخلفات الصناعية، وتوسيع نطاق المسؤولية لتشمل المنتجين. ووضعت الحكومة أهدافا طموحة لتطوير البنية التحتية الخاصّة بإدارة المخلفات الصلبة، وسوف تحتاج إلى تعزيز التنفيذ، وهذا سيتطلب توفير معلومات وبيانات أفضل عن المخلفات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

من شأن تعزيز استخدام الأدوات الاقتصادية أن يساعد في التصدي لندرة المياه. تتجه مصر نحو ندرة المياه المطلق مع انخفاض نصيب الفرد إلى أقل من 500 متر مكعب للفرد من إمدادات المياه السنوية. وثمّة حاجة إلى توفير حوافز اقتصادية لترشيد استخدام المياه في الزراعة. ويشكّل قانون الموارد المائية والري لعام 2021 خطوة رئيسية إلى الأمام، لتوحيد محاولات تحسين استخدام المياه وحماية جودة المسطحات المائية. فهو يتضمن أحكاما تتعلق برابطات مستخدمي المياه والتكيف مع تغير المناخ. وقد حققت مصر إمكانية حصول الجميع تقريبا على مياه الشرب المأمونة قبل أكثر من عقد مضى، وهي تسير على الطريق الصحيح لتحقيق خدمات الصرف الصحي الأساسية الشاملة بحلول عام 2030. وينبغي أن تعكس خدمات المياه والصرف الصحي التكلفة المالية الكاملة بشكل أفضل. كما يجب أن تبقى زيادة توعية المواطنين بقيمة المياه أولوية.

التزمت مصر بحماية التنوع البيولوجي، ولكن ثمّةَ حاجة إلى تحسين التنفيذ في جميع القطاعات. في حين أن الضغوط على التنوع البيولوجي آخذة في الزيادة، تحسّنت المعارف حول صحة الأنواع والنظم الإيكولوجية بشكل عام. وقد بدأت الحكومة تحديث استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة عملها لتجسد الالتزامات الجديدة بموجب إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. غير أن تنفيذ الالتزامات لا يزال يواجه تحديات في العديد من المجالات، بسبب محدودية الموارد المالية والبشرية. كما يجب مواصلة تعزيز الخبرة المحلية. قامت الحكومة بمراجعة نظام رسوم المناطق المحمية، لتحصيل إيرادات إضافية.

أنتجت مصر 251 كجم من المخلفات البلدية للفرد في عام 2021.

تحسين الحوكمة والإدارة البيئيّتين

تعمل مصر على تحديث سياستها البيئية وإطارها القانوني القديم. تُدمجُ الاعتبارات البيئية في العديد من السياسات القطاعية على نحوٍ متزايد. ويتيحُ مقترحٌ قانون البيئة الجديد فرصة ممتازة لوضع إطار قانوني موحد، لحماية البيئة والعمل المناخي. إن فعالية تقييم الأثر البيئي مقيدة بفعل ضعف القدرة التقنية والمالية، النظرة المحدودة للتأثيرات التراكمية أو البدائل، وعدم كفاية جهود الإنفاذ قلة مشاركة الجمهور. ويجب تعزيز الخبرة البيئية من خلال التدريب وبناء القدرات على جميع المستويات. ففي عام 2024، بدأت الحكومة نشر ملخصات تنفيذية على الإنترنت لتقارير تقييم الأثر البيئي للمشاريع الشديدة التلوث.

ثمّة تحسّنٌ في مجال المعلومات والبيانات البيئية، ولكن لا يزال هناك ثغرات كبرى. اتسع نطاق القدرة على رصد الهواء والماء والتربة، ولكنها لا تزال تتطلب بذل جهود تتماشى مع المعايير الدولية. ومن شأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أن يوفر أساساً متيناً لتصويب خطط تخضير الحسابات القومية. ولا تزال البيانات والمعلومات البيئية مشتّتةً بينَ مختلف الوزارات. ومن الأهمية بمكان تحسين تبادل البيانات بين الكيانات الوطنية، وكذلك بين مصر وأصحاب المصلحة. وإلى جانب حملات التوعية، يجب تعزيز مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية.

الضرائب الخضراء

ينبغي إعطاء الأولوية للإصلاح المالي الأخضر الشامل. زادت الإيرادات الضريبية المتعلّقة بالبيئة، ولكن لاتزالُ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (الشكل 3). ويأتي الجزء الأكبر من هذه الإيرادات الضريبية من منتجات الطاقة، لاسيّما الرسوم غير المباشرة على المنتجات النفطية المستخدمة في النقل. لا تفرض مصر ضرائب على التلوث والموارد، ولا تفرض ضريبة صريحة على الكربون لمعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل مباشر. ولا يزال جزء كبير من الانبعاثات النّاجمة عن إنتاج الكهرباء وقطاعات الصناعة غير مسعر.

وهناك مجال واسع لإصلاح الضرائب البيئية وتوسيع نطاقها. فيمكن للحكومة أن تنظر في إدخال عنصر مناخي ضمن الضرائب على المركبات وزيادة استخدام تسعير الطرق. يجب تعديل أسعار الغاز لمختلف الأنشطة الصناعية بشكل أكثر انتظاما. وعلى الرغم من زيادة أسعار الكهرباء، لم تحقق مصر هدفها المتمثل في استرداد التكاليف بالكامل بحلول عام 2023. من شأن اعتماد نموذج تسعير أكثر مراعاة للتكاليف أن يساعد في معالجة الاستهلاك المسرف وخفض التكاليف المالية العامة، وتعزيز أمن الطاقة.

ويمكن تعزيز أولوية الاستثمار الأخضر عند تقديم حوافز ضريبية على دخل الشركات. في عام 2022، تم توسيع نطاق برنامج الحوافز الخاصة ليشمل مشاريع ذات أهمية استراتيجية، وهي الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، وإدارة المخلفات، والتنقل الإلكتروني، وبدائل البلاستيك الذي يستخدم مرة واحدة. ومع ذلك، فهو متاح أيضا للمشاريع غير الخضراء، مما قد يضعف حوافز الاستثمار الأخضر. وبحلول منتصف عام 2023، كانت مصر قد وقعت ثماني اتفاقيات إطارية وحوالي ثلاثين مذكرة تفاهم لمشروع قيد الإنشاء تقدر قيمته بـ 83 مليار دولار أمريكي.

الشكل 3. زادت الإيرادات الضريبية المرتبطة بالبيئة في مصر، إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة

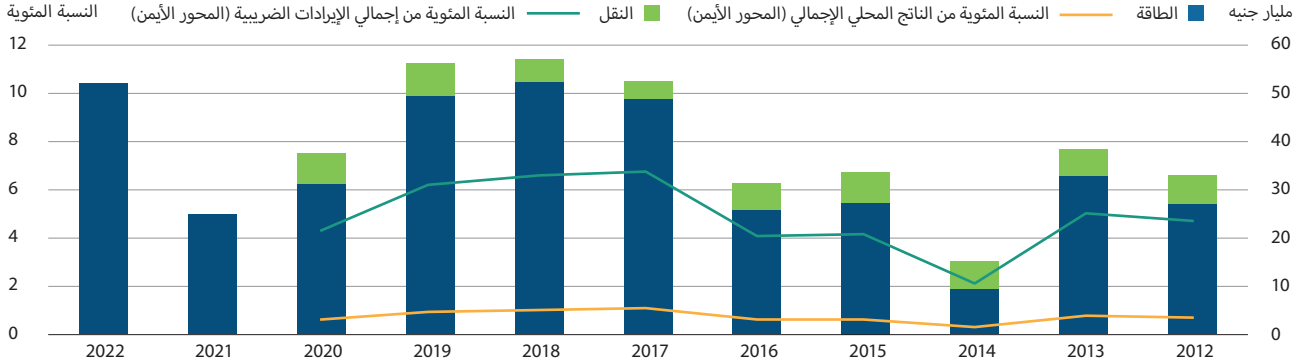

ملاحظة: بمليار جنيه مصري (2021، الأسعار الحقيقية). بالنسبة لعامي 2021 و 2022، لم تعد المعلومات بشأن الإيرادات الضريبية المرتبطة بالنقل متاحة اعتباراً من نيسان/أبريل 2024، وقدمت وزارة المالية المصرية بيانات للإيرادات الضريبية المتعلقة بالطاقة.

المصدر: منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية (2022)، والإيرادات الضريبية المرتبطة بالبيئة، والإحصاءات البيئية لمنظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية (قاعدة البيانات)، ووزارة المالية المصرية.

بناء مدن ذكية مناخياً وقادرة على الصمود وشاملة للجميع

تؤدي المدن دوراً محورياً في دعم التحول الأخضر ولكنها تواجه تحديات متعددة. المدن هي محركات النمو في مصر ويمكنها دعم التحول الأخضر من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي الحضري والابتكار الأخضر والوظائف والمهارات، والتنمية الأكثر شمولاً للجميع. كما تعد المدن مصادر رئيسية للتلوث، وهيَ معرضة لمخاطر متعددة مرتبطة بالمناخ، وخاصة موجات الحر والفيضانات المفاجئة والعواصفالترابية وارتفاع مستويات سطح البحر، في ما يخصّ المدن الساحلية. ولم تتمكن السياسات الحضرية الحالية من مواكبة الضغوط السكانية، وهو ما أدى إلى التوسع الحضري غير المنضبط، والتدهور البيئي، والظروف المعيشية غير المستقرة. وفي الوقت نفسه، تسعى العديد من المجتمعات الحضرية الجديدة، التي بنيت على الأراضي الصحراوية المجاورة للمدن القائمة إلى جذب سكان جدد. وفي عام 2023، اعتمدت الحكومة السياسة الحضرية الوطنية بغيةَ تعزيز التغيير الإيجابي المفضي إلى التحول في المدن.

ثمَّةَ حاجة إلى إجراء إصلاحات إدارية لتحسين مراعاة الصلة بين الريف والحضر. لم يعد التقسيم الثنائي للمناطق الحضرية والريفية يعكس الواقع الحضري في مصر، بأنماطه الاستيطانية الكثيفة (الشكل 4). ويمثل التعداد السكاني الوطني لعام 2026 فرصة لإعادة النظر في التقسيمات الإدارية ومراجعة تعريف المناطق الحضرية لضمان أن تلبي السياسات والتمويل الاحتياجات المحددة لسكانها، فضلا عن التحديات المرتبطة بالامتداد الحضري. وتحتاج مصر إلى تبسيط النظام الحالي للتسجيل وتخطيط استخدام الأراضي، ومواصلة تطوير نظام معلومات متكامل لتبسيط عملية تخصيص الأراضي وتحسين الشفافية.

الشكل 4. يعيش أكثر من 93 في المائة من المصريين في مراكز حضرية أو تجمعات حضرية

المركز الحضري المجموعة الحضرية خلية الشبكة للمناطق الريفية (شفافة)

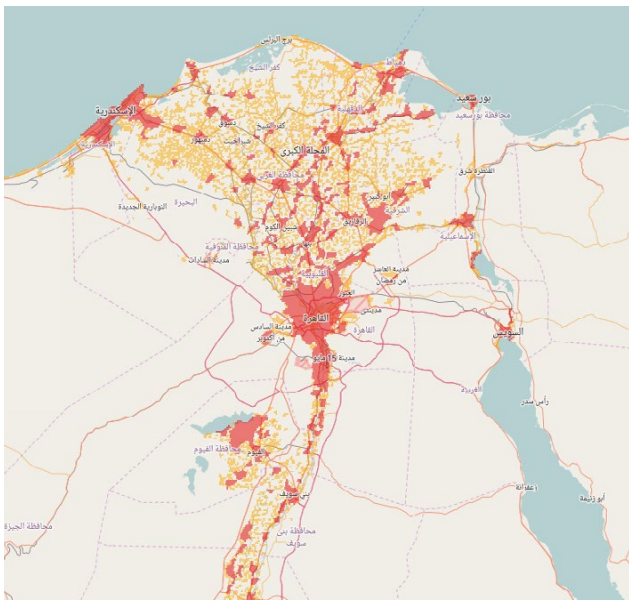

ملاحظة: تركز هذه الخريطة على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ولا تعكس كامل أراضي مصر. يتكون المركز الحضري من 1 كم² بكثافة لا تقل عن 1500 نسمة لكل كيلومتر² ويبلغ الحد الأدنى لعدد السكان 50000 نسمة. يتكون التجمع الحضري من 1 كم² بكثافة لا تقل عن 300 نسمة لكل كيلومتر² ويبلغ الحد الأدنى لعدد السكان 5000 نسمة.

المصدر: المفوضية الأوروبية، كوبرنيكوس (2024). اختبار درجة التحضر على المستوى العالمي، الملخص القطري لمصر

من شأن وضع سياسات مصممة على أساس المكان، دعم التنمية الحضرية المستدامة. يواجه الإطار المؤسسي للتخطيط الحضري عدة تحديات: الانفصال بين الخطط الوطنية وتخطيط البنية التحتية المحلية واحتياجات التنمية المحلية؛ وضعف التنسيق الأفقي بين مختلف الكيانات الحكومية؛ والتعقيدات البيروقراطية؛ ومحدودية القدرات المحلية والموارد المالية. ويعيق التخطيط الاستثماري القطاعي المجزأ إيجاد رؤية إنمائية متكاملة على الصعيد دون الوطني. وينبغي إدماج الاعتبارات البيئية بصورة منهجية في جميع خطط التنمية الحضرية وأدوات تخطيط استخدام الأراضي. وعلى الرغم من كثرة المبادئ التوجيهية، فلا يزال ثمّةَ فجوة كبيرة بين الخطط الاستراتيجية والتدابير الخضراء في خطط التنمية المحلية. ووفقاً للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، ينبغي للمحافظات تطوير استراتيجياتها الخاصة بتغير المناخ على المستوى دون الوطني. ومن شأن الانتقال إلى نهج أكثر اتساماً بالطابع التشاركي أن يساعد على تحسين مواءمة السياسات الحضرية مع احتياجات التنمية المحلية. وسيتطلب ذلك تعزيز كفاءات الحكومات دون الوطنيّة وقدراتها واستقلالها المالي.

يجب على مصر مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع المدن الذكية مناخياً والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. منذ السبعينيات في القرن الماضي، أنشأت الحكومة مجتمعات حضرية جديدة لتخفيف الضغط المتأتي من المناطق الحضرية المشبعة (الشكل 5). أصبحت المدن الجديدة أكثر خضرة بمرور الوقت، وخصصت مساحات أكبر للمساحات الخضراء والحدائق. وتستخدم الكثير منها مصادر الطاقة المتجددة بشكل أقوى. ومع ذلك، على الرغم من المبادئ الخضراء والشاملة المعلنة، يستمر بناء المدن الجديدة بطريقة توسعية.

ويتطلب قانون البناء تحديثات مهمة لدعم الأهداف المناخية والبيئية. ويمكن أن يشمل ذلك تحديد المعايير الوطنية لمواد البناء منخفضة الكربون، والحد الأدنى من معايير كفاءة الطاقة، والأحكام المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والمتطلبات الدنيا للأماكن العامة الخضراء في المناطق السكنية. كما يمكن للحكومة أن تعزّز تخضير مبانيها العامة وبرامج الإسكان الاجتماعي الخاصة بها وأنّ تبتكر نهجاً شاملاً لسياسة التبريد.

ويجب على الحكومة المركزية بذل جهودٍ لتضييق نطاق تقييمات مخاطر المناخ إلى المستوى دون الوطني وتطوير أنظمة الإنذار المبكر المناسبة على مستوى المدن. وقامت مصر بتوسيع نطاق الحلول الطبيعية لحماية السواحل في دلتا النيل. وتتمتع المدن بفرصة كبيرة لزيادة مساحاتها الخضراء. وقطعت الحكومة أشواطاً كبيرة في معالجة المناطق غير الآمنة. ومع ذلك، لم يتم توجيه سوى القليل من الجهود نحو وضع خطط التخفيف والتكيف للمناطق الحضرية الحالية، حيث يعيش معظم المصريين.

الشكل 5. تضم مصر 23 مجتمعا حضريا جديدا وتعتزم بناء 23 مجتمعا آخر بحلول عام 2030

تهدف رؤية مصر 2030 إلى توفير 3 أمتار مكعب من المساحات الخضراء للشخص الواحد.

ملاحظات: تعمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تطوير المجتمعات العمرانية الجديدة وهي تابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

هذه الخريطة لا تعكس كامل الأراضي المصرية.

المصدر: تقرير الدولة (2024).

مراجعة سياسة النمو الأخضر في **مصر** لمنظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة 2024

للاطلاع على المزيد من المعلومات

مراجعات سياسات النمو الأخضر الصّادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة: مصر 2024
التقرير وجميع البيانات متاحة على الرابط التالي:
http://oe.cd/ggpr-egypt

برنامج مراجعة الأداء البيئي
http://oe.cd/epr

جهات الاتصال

رئيس المديرية
ناتالي جيروارد
Nathalie.Girouard@oecd.org

منسقة التقرير
جوليا وانجيرو
Julia.Wanjiru@oecd.org

الاتصالات
ناتاشا كلاين توماس
Natasha.Cline-Thomas@oecd.org

مصادر الصور

جميع الصور مأخوذة من Shutterstock.com ما لم يُذكر خلاف ذلك.

لا تمس هذه الوثيقة وأي خريطة مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو سيادته عليه، أو بتعيين تخوم أو حدود دولية، أو باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل